

الثابت و المتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية

The constant and the changing in the determinants of Algerian foreign policy

رمضاني مفتاح RAMDANI MEFTAH

قسم العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة

مخبر التنمية، الديمقراطية و حقوق الإنسان بالجزائر

Laboratory of development, democracy and human rights in Algeria,

Department of Political Sciences, Faculty of

Law and Political Science, Ziane Achour University, Djelfa

m.ramdani@univ-djelfa.dz

أحمد لشهب، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر –، 3الجزائر

lecheheb.ahmed@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/ 19 تاريخ القبول: 2021/11/ 23 تاريخ النشر: 2021/12/ 31

ملخص:

نتناول في هذه الورقة البحثية محددات السياسة الخارجية الجزائرية، انطلاقاً من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، و قد اردنا الخوض في هذه الجزئية لما عرف على السياسة الخارجية الجزائرية من ثبات و خاصة حول القضايا الاقليمية، فالجزائر دائماً ما كانت و لازالت تدعم قضايا التحرر للشعوب المستعمرة، مع المحافظة على مبدئها بعدم التدخل و انتهاك سيادة الدول و حل الخلافات و الصراعات بالطرق السلمية التفاوضية بعيداً عن الحروب.

و انطلاقاً من هذا الثبات في السياسة الخارجية اردنا البحث في محدداتها و التي من المفروض أنها لم تتغير، لكن الدراسة اثبتت أن هناك بعض التغيرات طرأت على تلك المحددات لكنها لم تغير كثيراً في المبادئ العامة التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، التغير في السياسة الخارجية، محددات السياسة الخارجية

Abstract:

In this research paper we address the determinants of Algerian foreign policy, from the theoretical side to the practical side, and we wanted to delve into this part because of the stability known on the Algerian foreign policy, especially on regional issues. Algeria has always been and still supports the issues of liberation for the colonial peoples, while maintaining its principle of non-interference and violating the sovereignty of states and resolving disputes and conflicts by peaceful, negotiated means away from wars. Based on this stability in foreign policy, we wanted to discuss its determinants, which are supposed to have not changed, but the study proved that there were some changes in those determinants, but they did not change much in the general principles that govern Algerian foreign policy.

Keywords: Algerian foreign policy; Change in foreign policy; determinants of foreign policy.

* رمضاني مفتاح

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية من أكثر السياسات نجاحا في العالم، فهي تحقق للجزائر مكانة مقبولة دوليا و تجعلها تحقق مصالحها بعيدا عن الدخول في الصراعات و التجاذبات التي اصبحت سمة اساسية لهذا العالم، و قد اعتمدت هذه السياسة على وضع ثوابت لها تلتزم الدولة الجزائرية بها مهما كانت الظروف المحيطة بها، و من بين هذه الثوابت الوقوف مع الشعوب المستعمرة في سبيل نيل حريتها، و هذا المبدأ نابع من التجربة الجزائرية المريرة جراء الاستعمار الفرنسي، و كذا تعتمد الدبلوماسية الجزائرية على مبدأ الحياد الإيجابي مع الصراعات الدولية، و عدم التدخل في الشؤون الآخرين و في المقابل عدم التدخل في شؤون الجزائر.

إن مبدأ الحياد الإيجابي جعل الجزائر في مكانة مناسبة لتكون خير وسيط لحل العديد من الأزمات الإقليمية و الدولية، بتغليب المسعى الدبلوماسي السلمي على الحلول العسكرية و التي لم تكن يوما خيارا مثاليا، و خير دليل على ذلك ما حدث لكل من ليبيا و سوريا اللتان دفعتا ثمننا باهضا بعد دخولهما في حروب أهلية بتشجيع و دفع من القوى الإقليمية و العالمية، فطالما وقفت الجزائر مع الحل التفاوضي السلمي الذي يشهد اليوم قبولا له بعد تأكيد كل القوى المحلية المتصارعة عدم قدرتها على فرض رؤيتها بالخيار العسكري.

إشكالية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من أنه لا يوجد فصل بين السياسة الخارجية لأي دولة عن محدداتها الداخلية و الإقليمية و الدولية، فالسياسة الخارجية هي محصلة تفاعل بين المحددات الداخلية للدولة و الظروف البيئية الخارجية، و بما أن السياسة الخارجية الجزائرية اتسمت بالثبات في معاييرها القيادية فهذا يجعلنا نتساءل المحددات التي تحكمها، هل بقيت تلك المحددات ثابتة لثبات السياسة الخارجية الجزائري؟ أم أن حجم التغيرات فيها لم يكن شديدا ليغير في السياسة الخارجية؟

فرضية الدراسة:

انطلاقا من إشكاليتنا، و كذا من معرفتنا للواقع فإنه يستحيل على محددات السياسة الخارجية للدول أن لا تتغير، فنحن نعيش في عالم يتميز بالتسارع الشديد في أحداثه و صراعاته و حتى تحالفاته، بالإضافة أن جل الدول تتغير و تتطور داخليا، سواء من الجانب المجتمعي أو الاقتصادي أو حتى العسكري، لذا فنحن ننطلق من فرضية أن هذه التغيرات لم تكن شديدة على صانع السياسة الخارجية الجزائرية حتى يغير في ثوابتها و معاييرها القيادية.

1- مفهوم السياسة الخارجية :

إن المتبحر في علم السياسة يجد أنه لا وجود لاتفاق تام بشأن العديد من المفاهيم، و هذا يرجع لإشكالات عدة منها المنطلق الفكري للباحث و كذا البيئة التي ترعرع فيها، بالإضافة إلى إشكالية التحيز في تحديد و تعريف المصطلحات و المفاهيم، و لا يمكن فصل علم العلاقات الدولية الذي ينتمي له مفهوم السياسة الخارجية عن علم السياسة، فهناك نجد عدة تعريفات لهذا المفهوم سنحاول سرد بعضها للوصول إلى تعريفنا الإجرائي الذي نبناه في بحثنا .

يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى و لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية" (سليم، 1998، ص 07). و يتناسق هذا التعريف مع المفهوم التقليدي بفصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، و في نفس السياق يقدم لنا مارسيل ميرل تعريفا بأنها: "هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعة ما وراء الحدود" (النعمي، 2011، ص 28) و هذا النوع من التعريفات تجاوزها الواقع. فالיום أثبت الواقع أن بعض السياسات الداخلية تكون جزءا من السياسة الخارجية، كاتخاذ الولايات المتحدة لبعض الإجراءات الداخلية الحماية ضد الشركات الأجنبية و خاصة الصينية لمحاربتها تجاريا و الحفاظ على التفوق الأمريكي. و من هنا فهذه الإجراءات رغم أنها سياسات داخلية إلا أن الهدف منها هو حربا تجارية خارجية على دولة تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

و يقول كريستوفر هيل : "أن السياسة الخارجية تعبر عن مجموعة من العلاقات الرسمية الخارجية التي تقوم بها فواعل مستقلة في العلاقات الدولية" (smith, 2008, P02) و هذا التعريف يختزل السياسة الخارجية في الفعل الرسمي فقط و هو يتنافى مع واقع العلاقات الدولية الذي يزخر بالكثير من الأفعال غير الرسمية التي تتم في الخفاء كتحالقات و تنسيق و التي غالبا ما يقوم بها أشخاص بتوجيهات خفية من صناع القرار .

و يقدم جيمس روزنو تعريفا للسياسة الخارجية بأنها "بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم و الأهداف الوطنية المحددة بدقة" (بوقارة، 2012، ص 17) و هذا التعريف الأقرب للواقع الحالي للعلاقات الدولية، و في هذا السياق تقدر الموسوعة السياسية تعريفا نعتبره شاملا و جامعاً و الأقرب للتصور النظري و الواقعي و هو: "تنظيم نشاط الدولة، و رعاياها و المؤسسات التابعة لسيادتها، مع غيرها من الدول و التجمعات الدولية. و تهدف إلى صيانة استقلال الدولة و أمنها و حماية مصالحها الاقتصادية. و لما كانت السياسة الخارجية تؤثر تأثيراً خطيراً على شؤون الدفاع و الأمن و الاقتصاد و نواحي الحياة الحديثة المختلفة، فإن وضع مبادئ و أهداف السياسة الخارجية الرئيسية و القرارات الكبيرة من شأن قيادة الدولة العليا: رئاسة الدولة و الحزب الحاكم و الوزارة صاحبة الاختصاص و الهيئة التشريعية. و يكون وزير الخارجية و مساعده و الموظفون في وزارته و في السفارات و القنصليات و البعثات التابعة لهذه الوزارة مسؤولين عن تنفيذ مبادئ السياسة الخارجية و تحقيق أهدافها" (الكيالي، 1995، ص 387).

2 - محددات السياسة الخارجية:

كيف تختار الدولة سياساتها الخارجية؟ صناع القرار، المؤرخون و علماء السياسة انشغلوا بالإجابة على هذا السؤال و اتبع معظمهم إحدى الطريقتين التاليتين، الأولى تشدد على الوضعية الخارجية/الدولية، أما الثانية فتؤكد على تركيبها الداخلية (Trubowitz,2001,P01) فينبغي عند صياغة استراتيجية للسياسة الخارجية التأكد من وجود تصور معين لدى صانع تلك الاستراتيجية لمجموعة من الأبعاد، كالدول التي يتعامل معها و نوعية التحالفات الأساسية أو الفرعية التي تؤثر على أهدافه مع مراعاة القدرات الدولية (الحدود التي يمكن في إطارها التحرك في المجال الخارجي) و قدراته النسبية (بن جديد، 2013، ص ص 39،40).

فالسياسة الخارجية للدول لا تتحدد و تتغير بفعل الصدفة، و إنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات اصطلاح على تسميتها بالمتغيرات التفسيرية، لأنها تقوم بتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية، و يختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية و متغيرات إنسانية، و هناك من يصنفها إلى متغيرات جغرافية و سياسية و اقتصادية و عسكرية و اجتماعية، في حين أن البعض يصنفها إلى متغيرات داخلية و أخرى خارجية (دالع، 2008، ص 08).

1. المحددات الداخلية :

* **المحددات الجغرافية:** تتضمن العوامل الجغرافية الموقع، المساحة، التضاريس، و المناخ، و هي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، يقول نابليون بونابرت في هذا الصدد: "أن الوضع الجغرافي هو الذي يملئ السياسة" (النعيمي، 2011، ص 206). كما و أكد موسوليني على العامل الجغرافي عندما ألقى خطبته عام 1924 جاء فيه: "ما كانت السياسة الخارجية امراً مبتكراً، و لكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية و التاريخية و الاقتصادية" (النعيمي، 2011، ص 207).

فالموقع الجغرافي لتركيا على سبيل المثال جعلها دولة ذات أهمية بالغة، و سمح لها من تقلد دور إقليمي مهم بحيث تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط، القوقاز، الاتحاد الأوروبي، آسيا الوسطى. و في المقابل نجد دول مغلقة جغرافياً فموقعها هذا لا يسمح لها بتقلد دور فاعل في سياستها الخارجية (لادمي، 2016، ص 252).

و قد كانت الحواجز الجغرافية كالبهار و الجبال تقوم بدور فعال في عزل و حماية الدول، من هذا المنطلق نرى أن عددا من المدن اليونانية القديمة استفادت من وجود البحر الأبيض المتوسط كحاجز بينها و بين بعض من هذه المدن، و قد ساعدها على الانعزال، و ابعادها عن ولايات الحروب، و كان هذا هو وضع النيبال حتى القرن التاسع عشر، اذ أسهمت الجبال و صعوبة الطرق في تبني الدولة لسياسة انكفاء سياسي، و بالرغم من النشاط التجاري البريطاني هناك (النعيمي، 2011، ص 207).

و قد قللت التكنولوجيا الحديثة من أهمية العوامل الطبوغرافية، من الرغبة في الحصول على الطبيعة كسلاسل الجبال و الأنهار، بينما لا يزال الموقع محتفظا على أهميته. في القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تعد من اهم الدول التي تبنت سياسة الانطواء ما بين حقبة الحربين، و ساعدها على ذلك بعدها الجغرافي عن اوربا التي تميزت بوزنها السياسي الكبير في النظام الدولي و كذلك وضعها الاقتصادي (النعيمي، 2011، ص 207).

***المحددات الاقتصادية:** و المحدد الاقتصادي هنا يقصد به جانبين أساسيين، أولهما الموارد الطبيعية و التي تتوفرها الدولة كمصادر الطاقة من بترول و غاز، و معادن كالحديد و النحاس و الذهب، و مواد غذائية كالقمح و الذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة و لو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية، و يمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي و الدولي كقوة اقتصادية و تتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية (لادمي، 2016، ص 252).

و يعد النفط من اهم الموارد التي كانت و لا زالت (و لو نسبيا حاليا) تلعب دورا في تحديد العلاقات الدولية، فالدول النفطية لديها القدرة على التأثير في بعض مجريات الأحداث السياسية، و قد استعمل النفط كأداة للتأثير على سياسات الدول الغربية، و ذلك عندما استخدم العرب سياسة المقاطعة النفطية ضد الدول المساندة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973 (جنسن، 1989، ص 258). و قد ساهم هذا في تأكيد أهمية النفط لاقتصاديات الدول الكبرى مما جعلها تولي أهمية بالغة في حماية تدفق النفط لها، فقد أبلغ هنري كيسنجر و علانية في عام 1975 محري مجلة Bunsiness Week أن الولايات المتحدة مستعدة للذهاب إلى الحرب لاجل النفط، و أن واشنطن رغم كونها غير راغبة في استخدام القوة في نزاع على الأسعار لوحدها، لن تتردد حيث يوجد خنق فعلي للعالم المصنع (النعيمي، 2011، ص 205).

أما الجانب الثاني في المحدد الاقتصادي هو قوة اقتصاد الدولة الكلي، فالولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت القوة العظمى الوحيدة في العالم لما تمتلكه من اقتصاد قوي جدا جعلها تتحكم في التجارة العالمية بشكل كبير جدا، و هذا أتاح لها القدرة على التأثير على سياسات الكثير من الدول بالتهديد الاقتصادي فقط بدون اللجوء للتهديد العسكري، و مثال ذلك أيضا المانيا التي تتحكم و تسيطر على سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية بفضل مكانتها الاقتصادية و القروض التي تمددها لباقي أعضاء هذا الاتحاد.

***المحددات البشرية:** يحدد العامل البشري قوة الدولة و ضعفها، فهو يوفر الخزان لقوة جيشها و بالتالي يساعد في فرض سياستها الخارجية، لكن في خضم التطور التكنولوجي أصبحت الجيوش اقوى رغم قلة عدد سكان دولها، و على سبيل المثال فإن الكيان الصهيوني لا يمتلك عدد سكان كبير إلا أنه يمتلك أقوى جيش في المنطقة ككل.

و من ناحية أخرى فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة و يعطل مسار التنمية الاقتصادية، خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أعلى بكثير من معدل النمو الاقتصادي، مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية مما يجعلها في ارتباطات دولية تؤثر على سياساتها الخارجية (لادمي، 2016، ص 252).

و بالإضافة الى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من حيث الأصول العرقية و الدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو أثنية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فللأقلية عادة مصالح و ارتباطات تختلف عن مصالح و ارتباطات الأغلبية، كما أن تلك الأقلية تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها، و قد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها، مما يهدد الأمن القومي للدولة التي تضم

تلك الأقليات (دالع، 2014، ص18)، فالتجانس الاجتماعي يعد ضروريا و مهما بين مختلف الأفراد، لأن وحدة الشخصية الوطنية هي الركيزة التي تحدد إحساس و شعور الأفراد بالولاء و الانتماء إلى ما ترمز إليه تلك الشخصية (رقولي، 2016، ص115).

و تندرج الأحزاب السياسية و جماعات المصالح، ضمن المحددات المجتمعية البشرية للسياسة الخارجية، و تظهر أهميتها أكثر في البلدان المتقدمة ذات النظام المفتوح، أما في النظم الشمولية فلا يمكن الفصل بين توجهات الحكومة و توجهات الحزب الحاكم في السياسة الخارجية، مما يسفر عنه غياب قوى معارضة للسلوك الخارجي.

كما أن للرأي العام دورا بارزا في توجيه السياسة الخارجية، و نعني به موقف جماهير من الناس تجاه قضية أو موضوع معين، و قد استعمل جابريل ألموند اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات (دالع، 2014، ص22). أما في المجتمعات المتخلفة فإن المؤسسة السياسية هي التي تعمل على توجيه الرأي العام، وفقا لما يخدم مصالحها و أهدافها في السياسة الخارجية، و ذلك من منطلق العقيدة أو الأيديولوجية التي تعتنقها الجماعة القائدة و التي تسعى إلى تنظيم المجتمع و توظيفه لخدمة مصالحها على المستويين الداخلي و الخارجي (رقولي، 2016، ص115).

***المحددات الشخصية:** يعتقد إسماعيل صبري مقلد أن الدولة في النهاية هي واضعو القرارات فيها، فالدولة إذا كانت تتصرف خارجيا بشكل أو بآخر، فإن ذلك يكون نابعا في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي، و من تفسيرهم لأبعاده و دلالاته على ضوء الشواهد و الحقائق و المؤشرات المختلفة المتاحة لديهم (مقلد، 1987، ص185). و تؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على سلوك الدولة الخارجي، فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياساته الخارجية، كما تؤثر الدوافع الذاتية و الخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية، و يقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية و المعنوية) للإنسان، و التي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين كالدافع نحو القوة، و الحاجة إلى الانتماء، و الحاجة إلى الإنجاز، و احترام الذات، و النزعة نحو السيطرة و الخضوع و غيرها (دالع، 2014، ص19). و يتأثر إدراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم للعالم الخارجي، و بتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانع القرار ، فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دورا كبيرا في السياسة الخارجية، و التي قد يكتسبها من خلال عمله في هذا المجال قبل وصوله للسلطة، و من ثم فإنه يتجه إلى الاطلاع بدور فعال في صياغة السياسة الخارجية، و لذلك ركز سنايدر في تحليله لعملية صنع القرار الخارجي على البعد الإدراكي لصانع القرار الذي يتعامل مع البيئة الخارجية حسب ادراكه الحسي لهذه البيئة و التصورات المتكونة في ذهنه عنها. (دالع، 2014، ص20)

***المحددات العسكرية:** تعتبر القوة العسكرية متغيرا تابعا و مستقلا في نفس الوقت للسياسة الخارجية، فالوسيلة العسكرية هي أحد طرق تنفيذ و تحقيق أهداف السياسة الخارجية، في حين أن الدول التي تمتلك قوة عسكرية معتبرة تكون أكثر جرأة في سياساتها الخارجية، و هذا لقدرة على حماية نفسها ضد أي تهديد خارجي.

ب. المحددات الخارجية:

يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فتمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة، فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات و محاور سياسية و عسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسة التقليدية لهذه الدول، كما أن هذه التكتلات

تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية و فرضها على أرض الواقع و ارغام الدول الأخرى على تقبلها (لادمي، 2016، ص 255).

كما يندرج في اطار محددات البيئة الدولية للسياسة الخارجية، ما اصبح يطلق عليه تسمية "نموذج" الفعل و رد الفعل في العلاقات الدولية، وفقا لهذه المقاربة، فإن الكثير من التصرفات الخارجية يمكن تفسيرها في إطار ظاهرة الفعل-رد الفعل، إذ أن الدول تميل في الواقع إلى التجاوب مع سلوكيات الآخرين بردود أفعال تحدد طبيعتها أفعال سابقة، فإذا واجهت الدولة فعلا عدوانيا، فإنها تميل إلى الرد عليه بسلوك مماثل وفقا لما تسمح به قدراتها و إمكاناتها، و ذلك تماشيا مع مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية، و العكس صحيح. رغم القدرة الهائلة لهذا "النموذج" إلا أن تاريخ العلاقات الدولية يؤكد أن بعض الدول تميل إلى الرد على أفعال الآخرين في إطار الخبرة التي اكتسبتها من علاقاتها السابقة، و أحيانا أخرى في إطار ما يسمح به نسقها الفكري و طبيعة شخصيتها الوطنية، و من ثم فقد ترد على فعل عدواني برد فعل غير مماثل (بن الشيب، 2019، ص 31).

3- محددات السياسة الخارجية الجزائرية :

3-1- المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الجزائرية :

و تطبيقا لجانبنا النظري فنقسم هذه المحددات الداخلية إلى المحدد الجغرافي ثم الاقتصادي فالحدد البشري و بعدها المحدد الشخصي و أخيرا المحدد العسكري .

3-1-1- المحدد الجغرافي :

رغم التشكيك المتزايد في أهمية المحدد الجغرافي في العلاقات الدولية من طرف بعض منظري العلاقات الدولية و خاصة بعد التطور التكنولوجي الحاصل اليوم الذي جعل العالم يدخل مرحلة ما يسمى بالعولمة، و الذي نتج عنه تحويل هذا العالم الشاسع إلى قرية صغيرة، إلا أن الكثير من المفكرين يرون أن العامل الجغرافي مازال يحتفظ بأهمية القصوى، فالبلد الذي يقع في مكان استراتيجي تزيد من أهميته في النظام الدولي و كذا يزداد الضغط عليه من طرف الدول الكبرى، فهو حتما سيدخل آليا في استراتيجيات الدول الكبرى . تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينيتش و 12 شرقه و بين دائرتي عرض 19-37 شمالا، كما تقدر مساحة الجزائر ب 2.381.741 كم² يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كم على خط الساحل و 1800 كم على خط تندوف غدامس، تحدها من الشرق تونس بطوا حدود 965 كم، و ليبيا ب 982 كم، و من الجنوب النيجر ب 956 كم و مالي ب 1376 كم و موريتانيا في الجنوب الغربي ب 463 كم و الصحراء الغربية ب 50 كم و المغرب ب 1559 كم من الغرب (بوزيد، 2017، ص 57).

و بهذا الموقع فإن الجزائر تعتبر من أهم البلدان استراتيجيا في افريقيا، فهي بوابة افريقيا نحو اوربا لساحلها الطويل في البحر الأبيض المتوسط، و هي تتوسط المغرب العربي و تشكل 40 % من مساحتها، كما لها عمق مهم جدا داخل افريقيا بصحرائها الشاسعة مما جعلها تدخل ضمن الاستراتيجية الصينية التجارية كموطئ قدم جد هام في طريق الحرير الجديد الصيني .

كما تعتبر المساحة الشاسعة للجزائر و التي تجعلها أكبر الدول الافريقية و التاسعة في العالم شيء إيجابي بالنسبة لقوة الجزائر كما تعتبر عامل مكلف بالنسبة لتكاليف الأمن و التنمية، فالأمن يكلف الجزائر ميزانية ضخمة تتجاوز 10 ملايين دولار سنويا لحماية حدود البلاد من التهديدات الأمنية التي تأتي من دول الساحل و ليبيا خصوصا، و تضع هذه المساحة و الحدود تحديات كبيرة امام الجزائر في رسم السياسة الخارجية خاصة مع دول الجوار مما يحتم عليها أن تكون أهدافها واضحة و محددة و لها القدرة على المناورة و التدخل و فرض الذات (جدو، 2018، ص 179).

أما من ناحية التضاريس فالجزائر تمتد بها السهول على طول الشريط الساحلي، و هي سهول خصبة كانت تجود بأحسن أنواع الخضار و الفواكه، و لكن هذه السهول بدأت تنقلص مساحتها بسبب زحف البناءات الإسمنتية و هذا راجع للسياسات العمرانية الخاطئة من

الحكومات الجزائرية، و بعدها يأتي حزام جبلي يحتوي على عدة سلاسل جبلية (الأطلس التلي و الأطلس الصحراوي و مرتفعات الأوراس)، و هذا الحزام الجبلي يعتبر ذا أهمية استراتيجية دفاعية لما فيه من جبال وعرة كانت مركز الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، كما استغلها الجماعات الإرهابية بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992.

و بعد هذه السلاسل الجبلية تأتي جنوبا منطقة سهبية شاسعة تشكل الهضاب العليا، و هي كانت تعرف سابقا أنها منطقة شبه قاحلة و لكنها تحولت إلى مناطق فلاحية هامة بعد سياسة الدعم الفلاحي، و أخيرا هناك امتداد صحراوي شاسع يشكل تقريبا 80% من مساحة الجزائر و الذي يزخر بالثروات الباطنية و خاصة البترول و الغاز و الذين يشكلان عصب الاقتصاد الجزائري.

3-1-2- المحدد الإقتصادي :

تشكل الإمكانيات الاقتصادية للجزائر بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الإقليمي و الدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينات سياسات تنموية هدفت الى تطوير القطاعات المختلفة و الاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، فقطاع الطاقة يعتبر مصدرا للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط و الغاز و تصل نسبة صادرات النفط من القيمة الاجمالية للصادرات بأكثر من 90% و بطاقات إنتاجية تقدر ب: (فتاك، 2011، ص35)

● النفط: تعد الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، و ذلك بعد ليبيا، إذ يقدر انتاج الجزائر ب 1.4 مليون برميل يوميا، و بقدرة تكريرية تبلغ 264 ألف برميل يوميا، و يبلغ احتياطي البترول 12.3 مليار برميل بما يمثل 1.05% من الاحتياط العالمي سنة 2008.

● الغاز الطبيعي : حيث يبلغ الإنتاج السنوي للجزائر 62 مليار متر مكعب، و باحتياطي يقدر بأكثر من 4504 مليار متر مكعب بنسبة 2.54% من الاحتياط العالمي وفقا لإحصائيات سنة 2008 .

كما تتوفر الجزائر حسب خرائط مركز تطوير الطاقات المتجددة بموقعها الجغرافي الشاسع، عشرات حقول الطاقة الشمسية، و تعد هذه الحقول الأكبر من نوعها في العالم، بحكم احتوائها على 5 مليارات جيغاواط في الساعة/سنويا، و تمتاز هذه الحقول بقدرة شمسية تصل إلى حدود 3900 سا/سنويا، و استنادا إلى بيانات مركز تطوير الطاقات المتجددة، يقدر مختصون معدل الجزائر السنوي من الشمس ب 2550 ساعة في الشمال و 3819 ساعة في الصحراء، بما يمكن من انتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى بنسق سنوي يتراوح ما بين 1700 و 2650 كيلواط في الساعة لكل متر مربع (بنبو، 2012، ص09).

و رغم أن الزراعة تعتبر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، لذلك خصصت الجزائر جزءا كبيرا من مجهوداتها لدعم هذا القطاع إلا أنه مازال يخضع لعامل التقلبات المناخية، مما يجعل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام هي الأخرى متقلبة، ما يوضح الجزائر ضمن الدول التي مازالت عاجزة عن تحقيق اكتفائها الذاتي و منه أمنها الغذائي، و هذا ما يؤكد حجم استيراد الموارد الغذائية الذي قدر ب 06 مليار دولار سنة 2013، بزيادة قدرت ب 15% عن السنة الماضية، و هو ما يبين حجم الخطر الذي تواجهه الجزائر (دالع، 2014، ص77).

و قد حاولت الجزائر الاستفادة من صحرائها في المجال الفلاحي و هذا بعد نجاح العديد من الجهود الفردية في انشاء مستثمرات فلاحية عالية المستوى، فقد شهد الإنتاج الزراعي قفزة نوعية و كمية حيث بلغ هذا الإنتاج سنة 2020 ما قيمته 25 مليار دولار و خاصة في ولاية واد سوف التي قادت قاطرة الإنتاج الصحراوي، مما استدعى تدخل الحكومة الجزائرية بتأسيس مكتب تنمية الزراعة الصحراوية للمحاصيل الاستراتيجية والصناعية -الزراعية في عام 2020 لدعم المستثمرين الراغبين في النشاط في الجنوب الكبير (وكالة الانباء الجزائرية، 2020).

و على العموم فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بحت، فهو يعتمد بشكل كلي على الجباية الطاقوية (نفط و غاز) ، لذا فهو رهينة تقلبات أسعار النفط و هذا ما جعل البلاد تدخل في عدة أزمات اقتصادية بعد هبوط سعر النفط في الأسواق العالمية، و حتى عندما ترتفع أسعار النفط و دخول الجزائر في زمن البحبوحة المالية كما حدث سنة 2011 عندما بلغ الاحتياطي الدولي من العملة الصعبة 188 مليار دولار، إلا أن الحكومات المتعاقبة تضع سياسات اقتصادية توسعية استهلاكية غير منتجة و بالتالي لا يكون هناك تطور اقتصادي حقيقي .

3-1-3- المحدد البشري و المجتمعي:

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2000 حوالي 30 مليون و ارتفع هذا العدد سنة 2013 إلى 38 مليونا و إلى 43.7 سنة 2019 (الديوان الوطني للإحصاء، 2019)، من بينها أكثر من 12 مليونا يشكلون القوى العاملة و التي تتكون من الأفراد الذين يفوق سنهم 15 سنة (البنك الدولي، 2020)، و رغم أن المجتمع الجزائري من أكثر الشعوب شبابا إل أن هذا العدد يشكل عبئا على الحكومات في توفير مناصب شغل لهم و خاصة اذا كانت تلك الحكومات تفتقد للاستراتيجيات الفعالة لتحقيق ذلك.

و يعتبر المجتمع الجزائري مجتمع فسيفسائي من ناحية التركيب العرقي، فهو يتكون من البربر و العرب شمالا، و الطوارق و الميزاب في الجنوب، و طالما كان هناك تجانس بين مختلف العرقيات رغم المحاولات الكثير لإثارة التفرقة بالبحث عن هوية هذه الأرض و طرح تساؤلات غير بريئة تدفع إلى تصوير أن العرب ما هم إلا محتلين و يجب التعامل معهم على هذا الأساس.

أما بخصوص التصور المجتمعي للسياسة الخارجية فيشارك الجزائريون في ثقافة واحدة، فهم لديهم تصور حول التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب و الآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، و هذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار و معاناته معه، و لهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، و لذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى و لو تعلق الأمر بعمليات حفظ و بناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزماتها و استعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، و تجلّى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر كواجب ديني و في الأوساط الرسمية كان إجماع في مجلس الثورة و مجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، و هو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجهة البوليزاريو (بنبو، 2012، ص ص 14، 13).

3-1-4- محدد الشخصية:

يقصد بمحدد الشخصية بشخصية صانع القرار الخارجي، و في النظام السياسي الجزائري يعتبر رئيس الجمهورية هو المهيمن في صنع السياسة الخارجية، رغم أن الدستور يضع عدة مؤسسات في عملية صنع السياسة كالبرلمان بغرفتيه و وزارة الخارجية، إلا أن الواقع يقول أن السياسة الخارجية هي مجال احتكاري من رئيس الجمهورية .

و قد مرت على الجزائر فترتين أساسيتين بين 1992 و 2020 ، فالفترة الأولى هي فترة الإنكماش و الإنطواء الدولي، و هذا راجع أساسا إلى طبيعة الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد، حيث تبدأ هذه المرحلة بفترة الرئيس الراحل محمد بوضياف من 1992، مدتها سنة أشهر، حيث لم يتحرك فيها الرئيس الراحل على الصعيد الدولي لقصر المدة الزمنية التي ترأس فيها البلاد مركزا جل اهتمامه على معالجة المسائل الداخلية التي عرفتتها الفترة الموالية لتوقيف المسار الانتخابي. و بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف تولى الرئاسة علي كافي من 1992-1994، التي حاول فيها بحنكته و دهائه الثوري أن يخفف الضغط على البلاد بتسييره للمرحلة الانتقالية بمعية مجلس انتقالي الذي نظم تسليم السلطة للرئيس اليمين زروال فيما بعد (بوزيد، 2017، ص ص 96، 97).

كانت فترة حكم الرئيس زروال من 1994-1999 مرحلة صعبة لأن زروال لم يأت من أجل وضع دبلوماسية أمنية نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر، فكان كل تركيزه على السياسة الداخلية من أجل استتباب الأمن، و في هذه المرحلة حاولت الجزائر الخروج من الأزمة (بوزيد، 2017، ص96).

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و التي تميزت بانطلاقة جديدة على الساحة الدولية تحت شعار إعادة مكانة الجزائر الدولية، و قد ساعدته على ذلك عدة صفات كان يتميز بها و منها:

أنه شخصية ذات توجه ليبرالي، ميل إلى الانفتاح و عدم الانطواء، و هذا ما يترجمه تفضيله لسياسات التعاون التي تشمل الاعتراف بالدول الأخرى، و التجارة، و مؤتمرات القمة، و المفاوضات لحل النزاعات... إلخ. كما يصفه البعض بأنه يمثل الشخصية المشاركة (The Participater) و التي تبدي نشاطا و اهتماما كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية، بينما يضعه آخرون في خانة الزعامات الكاريزمية، على أساس أن تعريف الزعامة الكاريزمية يتمحور حول الاعتقاد من جانب الجماهير بتمتع الزعيم و هنا الرئيس بصفات موهوبة و شخصية ثاقبة حاذقة، و يزيد على ذلك حسن صعب أن ما يدفع الناس إلى الالتفاف حول الزعيم أو القائد هو شعورهم بأنه الأمين على قيم و مصالح عزيزة عليهم، و هذا ما نجده في تعهد بوتفليقة بأن يعيد للجزائر أمنها الداخلي، و صورتها الخارجية، و عزة و كرامة مواطنيها، و اعتبر هذه المحاور ليست قضيته الشخصية فقط، و إنما حاول أن يجعلها قضية الشعب الجزائري كله، يسعى بتفان لتحقيقها، مما يؤدي إلى إشاعة في نفوس المواطنين ضرورة الالتفاف و تقديم الدعم و المساندة للرئيس (عديلة، 2005، ص47، 48).

يقول عنه **ويليام كونت (William Quandt)** أنه رجل دولة حقيقي، يحرص على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي، موظفا في ذلك علاقاته الشخصية التي نسجها مع مختلف دول العالم أثناء توليه وزارة الخارجية أيام الراحل هواري بومدين (عديلة، 2005، ص48).

و يوصف بأنه برغماتي، إذ ما فتى يؤكد على أن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول تحكمها المصالح و المنافع المتبادلة، و لا شيء غير ذلك، حيث يقول: "أعتقد أن المحن قد علمتنا كيف نتعامل مع الغير، و بما أننا نتعامل مع الغير، و لا شيء يربطنا مع الغير إلا المصالح" (عديلة، 2005، ص48).

كما يعرف عنه كذلك الجرأة في طرح القضايا الهامة و كسر الطابوهات، و اعتبار العمل السياسي فن الممكن المتاح، و المراوغة و عدم الخوف من التناقض، و قد تجلّى هذا في كثير من مواقفه و سلوكاته، كما أنه أميل إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية و التزاماتها الدولية، إذ يؤكد ذلك في قوله: "نعم أتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية و خاصة ذات الصبغة الدولية، و الالتزامات و الاتفاقيات المبرمة بين بلدي و بلد آخر" (عديلة، 2005، ص48، 49).

و بعد حراك 22 فيفري 2019 و محيي الرئيس عبد المجيد تبون كان هناك بعض التحركات الدبلوماسية و لكنها تميزت بأنها مجرد رد فعل حول ما يجري من حول الجزائر، كالمشاركة في تسوية النزاع الليبي الذي تقوده الدول الاوربية و على رأسها المانيا، و هذا ناتج للاهتمام الأكبر بترتيب دعائم الحكم بعد الخلخلة التي أحدثها الحراك الشعبي.

3-1-5- المحدد العسكري:

تعتبر الجزائر وفق العامل العسكري القوة الأكبر في المغرب العربي و الساحل الافريقي، و هي تحتل المركز الرابع عربيا بعد مصر و السعودية ثم سوريا و وفق تقرير سنة 2014، و المرتبة 31 عالميا بتعداد 127 ألف مقاتل مع 150 ألف احتياط، و عدد الدبابات 1050 دبابة مع 1800 مدرعة، أما بخصوص القوات الجوية فهي تتكون من 409 طائرة حربية و 136 هيلكوبتر مع 29 قطعة بحرية من بينها 3 غواصات، و تقدر ميزانية الدفاع بحوالي 8.1 مليار دولار (جزائري، 2014).

و قد تطور هذا الجيش وفق تقرير غلوبال فاير باور 2021 ليصل للمرتبة 27 عالميا، بتعداد 130 ألف مقاتل عامل، و عدد دبابات 2024 دبابة و 7000 عربة مدرعة، أما القوات الجوية فوصلت إلى 521 طائرة حربية و 268 طائرة عمودية، و شهدت القوات البحرية كذلك تطورا كبيرا و خاصة في عدد الغواصات الذي وصل إلى 8 غواصات لتتفوق حتى على الكثير من دول البحر الأبيض المتوسط (globalfirepower، 2021)

و يعتبر عدم الاستقرار السياسي و الأمني المحيط بالجزائر المحفز الأول لزيادة قدرات الجيش، فوجود تنظيمات إسلامية إرهابية قوية في محيطها خاصة في ليبيا و مالي يحتم على الجيش الجزائري حشد كل القوات الممكنة للتصدي لهذه الأخطار.

و رغم التطور الكبير في قوة الجيش الجزائري إلا أن الجزائر حافظت على مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من الناحية السياسية، و كذا عدم ارسال أو خروج القوات الجزائرية خارج حدود الوطن، فالجيش الجزائري عقيدته واضحة و هي حماية الحدود و السيادة الوطنية و فقط، و اتضحت هذه العقيدة أكثر خلال أزمات كل من ليبيا و مالي حين حاولت بعض الدول الكبرى و خاصة فرنسا تشجيع الجزائر للتدخل العسكري فيهما بداعي أنه الوحيد الذي يمتلك المقومات المناسبة لمكافحة الإرهاب بما يمتلكه من خبرة طويلة.

و رغم تغيير هذه العقيدة في الدستور الجزائري 2020 بإدراج مادة تسمح بخروج الجيش الجزائري خارج حدود البلاد، إلا أن تطبيقها لم يتم بعد و هذا لعدم وجود سبب يحتم إلى ذلك بعد حسب صناع القرار الجزائري.

3-2- المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الجزائرية :

إن المنظومة الدولية تتميز بعد الثبات و التغير المستمر، فقد انتقلت من نظام الثنائية القطبية إلى سيطرة القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و ما نتج عنه من تفرد أمريكي في السيطرة على العالم، و اليوم العالم يتجه نحو تعدد الأقطاب بعودة روسيا إلى الواجهة و نمو الدور الصيني المتزايد و كذا بتفكك التبعية الأوروبية في السياسة الخارجية عن الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا ما يحتم على الدول الضعيفة التكيف المستمر مع هذه الأوضاع.

و الجزائر كبقية الدول حاولت خلق سياسة خارجية جديدة تحقق أهدافها و تنأى بها من الخوض في مشاكل الآخرين، فبعدما كانت حليفا استراتيجيا للاتحاد السوفياتي بحكم أنها دولة اشتراكية تعادي الرأسمالية الجشعة القادمة من الدول الغربية، انتقلت إلى الحياد التام بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فهذا الانهيار علمها أنه لا توجد قوة في العالم يمكن لها أن تدوم إلى الأبد.

إن الجزائر اليوم تحاول بناء علاقات متكافئة مع القوى الكبرى بتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد، فهي شريك أساسي للصناعة العسكرية الروسية و بالتالي هي تضمن الوفاء الروسي في تزويد الجيش الجزائري بأحدث التكنولوجيات الممكنة، و هي الشريك الاقتصادي الأول في افريقيا للصين مما جعلها لبنة أساسية في الاستراتيجية الصينية الاقتصادية التوسعية، و لا يخف على أحد أن الولايات المتحدة تعتمد على الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب و خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر .

أما من الناحية الإقليمية فلأسف فإن أغلب الدول المحاذية للجزائر تحولت إلى دول فاشلة حيث يتجلى فشلها في اختيار مؤسساتها السياسية و العسكرية و الاقتصادية، لذلك أصبح المشهد العام للبيئة الأمنية في هذه الدول المنهارة يحوي العديد من التهديدات و المخاطر على الأمن القومي الجزائري، لعل أبرزها تنامي التهديد الإرهابي و تجارة السلاح و المخدرات و الهجرة غير الشرعية علاوة على التهريب بكل أشكاله.

4. خاتمة:

إن الجزائر اليوم تعاني من بيئتها المضطربة فهي تدفع ضريبة عدم استقرار محيطها، فأحداث تيغنتورين خير مثال على ذلك و ما تعانيه اليوم من تهريب للأسلحة و المخدرات يجعلنا في موقف المتسائل من جدوى الثبات في مبادئ السياسة الخارجية. هاته المبادئ التي وضعت وفق محددات قديمة جعلت صانع السياسة الجزائري يعيش أزمة بارا داييم، فهو لم يحاول تغيير نظرته للواقع الجديد بل يحاول فرض نظرته البائدة على هذا الواقع.

و للأسف نجد أن هناك الكثير من الباحثين و المحسوين على مفكري حقل العلوم السياسية من يدعم هذا التوجه في السياسة الخارجية، و لدعم موقفهم يضربون الأمثلة كيف رجعت جل الدول الكبرى إلى المسار الذي دعت له الجزائر في بادئ الأمر لحل الأزمات الإقليمية، لكن هنا علينا أن نعي حجم المصالح التي ضاعت على الجزائر و استفادت منها دول أخرى خارج الإقليم، و الدارس للأزمة الليبية أو المالية يعرف ما استفادت به الدول الكبرى من مصالح اقتصادية و استراتيجية مهمة، و كيف أصبحت هذه الدول متحكمة في خيوط الأزمة و الحل وفق ما يخدمها، و هذا ما يجعل الجزائر في مربع الاقصاء و إن تم دعوتها فسيكون حضورها شرفيا فقط لأنها لا تمتلك وسائل ضغط تفرض بها رؤيتها للحل .

لقد أثبتت المحددات الجديدة أن على الجزائر تكييف سياستها الخارجية مع الأوضاع الجديدة و الانتقال من سياسة دفاعية قائمة على رد الفعل، إلى سياسة خارجية هجومية تفرض بها رؤيتها و تحافظ عن تواجد كفاعل أساسي يعكس قوتها الإقليمية، فهناك قاعدة في العلاقات الدولية تقول أنه إن لم يكون لك استراتيجية خارجية مستقلة، فحتمًا ستكون ضمن استراتيجية الدول الكبرى. و عليه فإن الجزائر مطالبة اليوم بتكثيف جهودها الدبلوماسية و توسيع خياراتها بما يخدم مصلحتها أولا و مصلحة شعوب المنطقة، و الانتقال من سياسة المبادئ التقليدية الجوفاء إلى سياسة برغماتية أكثر، و لكن في إطار اخلاقي يبق على صورتها الجيدة لدى المجتمع الدولي، أي أنها مطالبة اليوم بإيجاد نقطة توازن بين مبادئها و مصالحها .

6. قائمة المراجع:

• الكتب:

1. احمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011.
2. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987.
3. حسين بوقارة، السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، 2012.
4. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 03 ، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط 2 ، 1995.
5. لويد جنسن، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: وليد عبد الحي، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989.
6. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

• المقالات:

7. إدريس عطية، عقبة وقازي، رهانات التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي دراسة تحليلية في المدارات الجيو-أمنية، مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد 12، العدد 02، 2020.
8. زينب فريخ، تغير السياسة الخارجية مسح لأهم المقاربات النظرية، مجلة دفاتر السياسة و القانون، مج 11، العدد 01، جانفي 2019.
9. عبد الحق بن جديد، السياسة الخارجية في عصر تكنولوجيا الاتصال، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية و الاتصالية، عدد 01، 2013.
10. عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات و المحددات، مجلة دراسات و أبحاث، مج 8، عدد 25، 25 ديسمبر 2016، جامعة زيان عاشور الجلفة.
11. كريم رقبولي، مقارنة معرفية و مفاهيمية للسياسة الخارجية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 05، 2016.
12. ميلود عامر الحاج، من التغير الاجتماعي إلى التغير السياسي: المعطى الحضاري في عملية التنمية الشاملة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2017.

• الدراسات غير المنشورة:

13. بنبو سفيان، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي و النيجر 1990-2011، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر 3، 2011/2012.
14. بوزيد عائشة، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجا"، أطروحة دكتوراه في دراسات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2016/2017.
15. دالع وهيبة، السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2013/2014.
16. دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الاعلام جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007/2008.
17. عبد الرؤوف بن الشيهب، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل تهديدات الأمنية لدول الجوار 1999-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة 03، السنة الدراسية 2018/2019.
18. عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، السنة الدراسية 2004/2005.
19. فؤاد جدو، دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص سياسة مقارنة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2017/2018.
20. مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا 1999-2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011.
- مراجع باللغة الأجنبية:
21. Steve smith & Amelia hadfield & Tim dunne, Foreign policy : Theories. Actors, cases. 1st pub, Oxford University press, New York. 2008.
22. Peter Trubowitz, "Structure and Choice in Foreign Policy Analysis", Mexico Centro de Investigation y Docencia Economicas, N 79? 2001.
- مواقع الانترنت:
23. نادر جودة محمد، الموسوعة السياسية، التغير السياسي، -<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A>
24. الديوان الوطني للإحصاء، ديموغرافيا السكان 2020، https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf.
25. البنك الدولي، القوى العاملة اجمالي، 2021، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?end=2020&locations=DZ&start=1990&view=chart>
26. ايليا جزائري، اقوى 10 جيوش في العالم العربي، 2014، <https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2014/08/28/%D8%A7%D9%82%D9%88%D9%89-10-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B4-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2014>